الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة دمشق

المعهد العالي للتنمية الإدارية

ماجستير تأهيل و تخصص

إدارة عامة

دور النفقات العامة الجارية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في سورية في الفترة الزمنية بين عامي 2010-2019

The role of current public expenditures in achieving economic reform in Syria In the time period 2010-2019

دراسة أُعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في الإدارة العامة

إعداد الطالب :

محمد إياد الكرم

إشراف الدكتورة :

علا نوفل

العام الدراسي : 2020 /2021

الإهداء :

الى القلب الطيب و صاحب السيرة العطرة و العطاء بلا حدود ... والدي العزيز

الى ذات الحنان و العطف و رمز الحب و بلسم الشفاء... الى من وضعتني على طريق الحياة و جعلتني رابط الجأش و راعتني حتى صرت كبيرا... أمي الغالية

الى جميع من وقف بجواري و ساعدني في جميع مراحل دراستي ... أخوتي الأعزاء

إلى من ساعدني في تجاوز الكثير من العقبات و الصعاب ... أصدقائي الأحباء

إلى من لم يتوان في مد يد العون و النصح لي... جميع أساتذتي الكرام

أهدي إليكم هذا البحث ، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

الشكر و التقدير :

أشكر الله سبحانه و تعالى على منه و فضله فهو المتفضل و الهادي و المعين على ما أكرمنا به و هدانا إليه .

أتوجه بالشكر و التقدير إلى كل من أسهم في دعم هذا العمل و أعان عليه و أخص بالشكر و الامتنان لأساتذتي في قسم الإدارة العامة على جهودهم المشكورة في الإعداد و المتابعة و النصح و الإرشاد .

و الشكر و التقدير و الامتنان للدكتورة الفاضلة " علا نوفل " المشرفة على هذه الرسالة التي كانت لها أياد بيضاء في الإشراف و التوجيه و المتابعة المستمرة و الحرص الكبير على أن يخرج هذا العمل جهدا علميا خالصا .

كما أتقدم بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة دراستي هذه.

و لا ننسى أن نشكر كامل الكادر التدريسي و الإداري في المعهد العالي للتنمية الإدارية الذين كان لهم دور في توفير البيئة المناسبة لإنجاز هذه الرسالة .

و أتوجه بالشكر إلى وزارة المالية – مديرية الموازنة – قطاعات المشاريع الاستثمارية لتزويدي بكل البيانات اللازمة لإتمام هذا العمل .

الملخص :

يبقى للسياسة المالية العامة الدور الأهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي أُصبح مطلباً ملحاً في الاقتصاديات المعاصرة. ويتضمن إصلاح التوازن الاقتصادي في مفهومه الحديث تعظيم مردود النظام الاقتصادي لأنه يفرض ضرورة أن يؤدي استخدام أدوات السياسة المالية العامة ومن بينها الإنفاق الجاري الحكومي إلى تحقيق منفعة للاقتصاد الوطني تعادل على الأقل تلك التي حجبت عن الدخل القومي نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فهو يستهدف بذلك تعظيم النمو الاقتصادي، كما يتضمن في مفهومة–أيضاً– تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل للحد من تقلبات مستويات الإنتاج والأسعار وتخفيض مستوى البطالة وتعظيم مستوى الاستخدام.

إن استخداماً فعالاً للسياسة المالية العامة بما فيها القيام بزيادة الرواتب والأجور الحكومية إلى حجمها الاقتصادي حسب تحليل الواقع الظرفي للاقتصاد، مقابل ضغط الإنفاق العقيم للدولة، والانسحاب التدريجي لها من الدعم الحكومي وكذلك تحقيق دور معاضد لكل من السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية وغيرها من السياسات الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق إصلاح لتوازنات العرض والطلب، إنتاج والاستهلاك، الادخال والاستثمار، والاستيراد والتصدير عند مستويات أعلى للاستخدام وعند قيم متنامية لمعدلات نمو الدخل القومي السوري.

وقد بينت الدراسة الارتباط المرتفع جداً بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح والمقدر درجة ارتباطه بـ (0.986) وهو يدل على انخفاض الدخل وتوجهه بشكل شبه كامل للاستهلاك في سورية خلال فترة الدراسة(2010–2020) ، كما وبين البحث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل كبير قياساً بازدياد الانفاق الحكومي الجاري مما يدل على عدم جدوى هذا الانفاق في التأثير إيجاباً على دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي لم يتم الاستفادة من أداة الانفاق العام كوسيلة للإصلاح الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

قائمة المحتويات :

العنوان	***الصفحة***
الإهداء	2
الشكر و التقدير	3
الملخص	4
قائمة المحتويات	5
الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث	
المقدمة	6
مشكلة البحث	6
أهمية البحث	6
أهداف البحث	7
فرضيات البحث	7
منهجية البحث و أدواته	7
مجتمع و عينة البحث	7
حدود البحث	8
الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث	
المبحث الأول : الضرورة الموضوعية للإصلاح الاقتصادي و أهمية السياسة المالية في تحقيقه	11
المبحث الثاني : النفقات العامة ودالتا الاستهلاك و الادخار	14
أولا : نموذج رياضي للتوازن في السوقين الحقيقية و النقدية	14
ثانيا : المضاعف و المسارع	16
ثالثا: الاستهلاك و الادخار	17
المبحث الثالث : العلاقة بين الانفاق العام والإصلاح الاقتصادي:	20
الفصل الثالث : الدراسات الميدانية	
دراسة تحليلية للإنفاق العام الجاري و دوره في الإصلاح الاقتصادي	21
الفصل الرابع : النتائج و المقترحات	27
خاتمة البحث	28
المراجع	29
الملاحق	32

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث

المقدمة :

يفترض في الدولة – بصدد تدخلها في الحياة الاقتصادية – أن تراعي عدة معايير يمكن إيجاز بعضها: كمعيار خصوصية الاقتصاد موضوع التدخل، معيار الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعنية، المعيار الحقوقي الذي يقيد سلوك الدولة بما تم إقراره من تشريعات وخاصة قانون الموازنة العامة، أما المعيار المالي فيَفرِضُ تحقيق الانسجام بين الغايات المالية ووسائلها، وأما المعيار الاجتماعي فيهدف إلى تطوير بنية المجتمع وتخفيف حدة الفوارق بين طبقاته، وأما المعيار الاقتصادي فَيفْرِضُ أن يكون الاقتطاع والإنفاق العامان مؤديين إلى تعظيم المنافع في المجتمع، وهذا يعني خضوع أعمال الدولة جميعها – باستثناء الأمن والدفاع – على معايير الربحية المالية والجدوى الاقتصادية ،ودراسة أثر ذلك على الدخل القومي، وهذه المعايير جميعها تصبوا إلى ضرورة تحقيق الإصلاح الاقتصادي.(1)*

فالموازنة العامة لم تعد غاية بحد ذاتها، بل أصبحت وسيلة يُفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، فلو تم تحقيق التوازن الحسابي – إن أمكن ذلك – في الموازنة العامة ولم يؤد ذلك إلى توازن مالي وبالتالي تصحيح الخلل في الاقتصاد، فهذا لا يعني شيئاً على الصعيد الاقتصادي، بل قد تقتضي الحكمة الخلل أن تتم زيادة الإنتاج وزيادة التصدير ليعادل الأول منها الطلب، وليعادل ثانيهما الاستيراد ولو كان لك على حساب زيادة الإنفاق العام والوقوع في العجز جزئياً*(2)، ولكن تطبيق هذه السياسة يحتاج إلى دراسة بالغة التّأنّي.

1- مشكلة البحث :

هل أدت سياسة الانفاق العام في سورية بشقيها الجاري والاستثماري الدور المناط بها؟ أي هل أثر الانفاق العام في سورية على دفع عجلة النمو الاقتصادي خلال الفترة (من عام 2010 إلى عام 2019)؟

2- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية عمل الدولة وانفاقها الجاري للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

وأهمية البحث من الناحية النظرية تتجلى بدراسة أدوات الانفاق العام في سورية الجاري والاستثماري خلال فترة حديثة، بما يشكل إضافة لمكتبة البحث العلمي، كما تم تقدير النتائج باستخدام نموذج احصائي قياسي يربط متغيرات الانفاق العام مع النمو الاقتصادي. ومن الناحية العملية فإن البحث يقدم نتائج علمية ومقترحات قابلة للتطبيق لحل مشكلة البحث.

3- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى محاولة الكشف عن دور الإنفاق الجاري الحكومي في عملية الإصلاح الاقتصادي، وكما ذكرنا فإن التوازن الاقتصادي للمالية العامة يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الاقتصاد القومي، وأكبر زيادة في الدخل القومي ولو كان ذلك على المدى البعيد. حيث يناط بالقطاع الحكومي وظيفة إشباع الحاجات العامة كالأمن والدفاع ... وغيرها من المتطلبات العامة الخطيرة، وأما غيرها من هذه الحاجات فيُفترض في النشاط الاقتصادي أن يقوم به القطاع الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية الأعلى. يهدف البحث إذاً إلى محاولة الكشف عن التدخل الأمثل للدولة "OPTEMAL " من خلال إنفاقها الجاري وفق معياريّ طبيعة الحاجة والكفاءة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

4- فرضيات البحث :

– يوجد أثر معنوي لمتغيرات الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في سورية.

5- منهجية البحث و أدواته :

إن البحث يفرض استخدام المنهجين الفلسفي والتاريخي بأدواتهما الاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب، كما سيستخدم التحليل والاستنتاج الرياضيين بما لا يتناقض مع أسس الاستنباط الاقتصادي، باعتبار أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي بالأصالة، وهمُنا في ذلك محاولة الوصول إلى الحقائق العلمية بعد إخضاع الظواهر الاقتصادية إلى ما يمكن من فحص وتمحيص. وفي إطار الإشارة إلى واقع الجمهورية العربية السورية، سنعتمد البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وكذلك الموازنات العامة السورية الموثّقة في الجريدة الرسمية وما تتضمنه من بيانات تخطيطية نظراً لصعوبة الحصول على بيانات رقمية من غير هذه المصادر، ولأن احتمال الحصول على بيانات رقمية واقعية أكثر دقة يكتنفُه تناقضات تظهر عند تعدد مصادر هذه البيانات وشكٌ يعتمد مستواه على مستوى العلاقة الشخصية التي تم بموجبها الحصول على هذه البيانات. كما يُفترض تعميق التحليل الاقتصادي ما أمكن واستخدام القياس الاقتصادي لمحاولة معرفة الآثار الكمية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

6- مجتمع و عينة البحث :

متغيرات سياسة الانفاق العام للدولة استخدم الباحث متغيرين أساسين وهما الإنفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري في سورية. حيث تم دراسة تأثير هذه المتغيرات على أداء النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال البيانات المالية الرسمية المجمعة من المكتب المركزي للإحصاء وبيانات وزارة المالية بين عامي 2010– 2019 لبيانات سنوية.

7- حدود البحث :

حدود زمانية : الفترة الزمنية من عام 2010 إلى 2019 .

حدود مكانية : سورية .

حدود موضوعية : معرفة دور النفقات العامة الجارية في الإصلاح الاقتصادي .

8- الدراسات السابقة :

1- دراسة [1] : بعنوان Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980، (الحكومة والنمو الاقتصادي في الدول الأقل تطوراً دراسة تطبيقية للفترة 1960-1980) : اعتمدت هذه الدراسة على بيانات 22 دولة نامية وعدة أنواع للإنفاق العام لدراسة العلاقة بين كل نوع من الأنواع من ناحية أولى والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية، وإلى جانب ذلك فقد أضاف بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري ومحددات أخرى سياسية، وخلص في النهاية إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق على التعليم الذي كان له أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

2- دراسة [2]: بعنوان " The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services "، (الحجم الحكومي الأمثل: دليل دولي على الإنتاجية من الخدمات الحكومية) : وتعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال ومع أن النموذج الذي قدمه كارس يشبه إلى حد ما نموذج رام إلا أن هذه الدراسة انتقدت دراسة رام من حيث أن: النتائج القياسية التي تعاني من مشاكل إحصائية؛ وجود تحيزاً واضحاً في تصنيف بعض السلع الحكومية الوسيطة إلى سلع نهائية، مما يجعل الإحصائيات منحازة بشكل موجب وتعطي نتائج ذات علاقة طردية بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

3- دراسة [3]: بعنوان " Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework " : استخدمت هذه الدراسة دالة كوب دوغلاس ذات المرونة الثابتة للإحلال لـ 28 دولة تتميز بأنها ذات دخول متوسطة بالإضافة إلى أن هذه الدراسة استعانت ببعض المحددات السياسية النوعية كالديمقراطية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، وتميز هذا البحث بدراسة ديناميكية وحركية عامل الديمقراطية لأن الدراسات الأخرى افترضته ثابتاً، وكان من نتائج هذه الدراسة: أن لدرجة التغير الديمقراطي أثراً يتمثل في المعنوية الإحصائية في النموذج؛ أثر عكسي ومعنوي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

4- دراسة [4]: بعنوان: "النفقات العامة في الأردن أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية": مكنت هذه الدراسة من التعرف لأهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الأردن، كما بينت الدراسة أيضا تدني الآثار الاقتصادية الإيجابية وارتفاع الآثار السلبية التي تركتها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة؛ حيث وجد أن أثر هذه النفقات على الناتج القومي قد كان منخفضاً أما الأثر المباشر للنفقات العامة الجارية على حجم الاستثمارات الخاصة قد كان سلبياً، في حين كان الأثر المباشر للنفقات

العامة الاستثمارية على هذه الاستثمارات إيجابياً، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن النفقات العامة في الأردن كانت مسؤولة عن زيادة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الداخلي والخارجي، وارتفاع مستوى الأسعار.

5- دراسة [5]: (Ram 1989) (بعنوان: " Government Size and Economic Growth: A New Framework and e Series Data Reply Some Evidence from Cross Sections and Tim " : استخدم البحث معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي؛ الأولى تستخدم الإنفاق العام، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص من أجل تحديد النمو وأهم ما خلص إليه الباحث أن: للإنفاق العام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت إليها الدراسة؛ وأن الميل الحدي للإنفاق العام موجب.

6- دراسة [6] : (Karras 1996) : بعنوان: " The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services ": وتعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال ومع أن النموذج الذي قدمه كارس يشبه إلى حد ما نموذج رام إلا أن هذه الدراسة انتقدت دراسة رام من حيث أن: النتائج القياسية التي تعاني من مشاكل إحصائية؛ وجود تحيزاً واضحاً في تصنيف بعض السلع الحكومية الوسيطية إلى سلع نهائية، مما يجعل الإحصائيات منحازة بشكل موجب وتعطي نتائج ذات علاقة طردية بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

7- دراسة [7] : (Guseh 1997) : بعنوان: " Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework ": استخدمت هذه الدراسة دالة كوب دوغلاس ذات المرونة الثابتة للإحلال ل 28 دولة تتميز بأنها ذات دخول متوسطة بالإضافة إلى أن هذه الدراسة استعانت ببعض المحددات السياسية النوعية كالديمقراطية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، واختلفت هذه الدراسة عن دراسة بارو (Barro 1991) في ديناميكية وحركية عامل الديمقراطية لأن الدراسات الأخرى افترضته ثابتا، وكان من نتائج هذه الدراسة: أن لدرجة التغير الديمقراطي أثرا يتمثل في المعنوية الإحصائية في النموذج؛ أثر عكسي ومعنوي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

8- دراسة [8] : فتحي بيطار (2017): بعنوان: "النفقات العامة في الأردن أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية" : هدف الباحث من وراء هذه الدراسة هو اكتشاف أهم العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الأردن من ناحية، ودراسة أثر تلك النفقات على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني من ناحية أخرى خلال الفترة ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام العديد من العلاقات والنماذج القياسية في هذا الصدد .

مكنت هذه الدراسة من التعرف لأهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الأردن، والتي كان من أبرزها: التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الإنتاج والدور الذي لعبته الدولة في أحداث هذا التحول، وأثر الزيادة الحادة في المساعدات الخارجية للأردن التي ترتبت عن ارتفاع أسعار النفط العربي، والتي أدت إلى رفع مستويات الإيرادات والنفقات العامة في الأردن، إضافة للدور الذي لعبته حصة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي (ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الأردني للعالم الخارجي) باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات المحلية، وتضخم عدد العاملين في القطاع العام، وارتفاع حجم الإنفاق الدفاعي والأمني، وتزايد مدفوعات فوائد الدين العام. هذا دون إغفال الدور الذي لعبته العوامل الديموغرافية، وارتفاع مستوى الأسعار على تزايد النفقات العامة في الأردن .

كما بينت الدراسة أيضا تدني الآثار الاقتصادية الإيجابية وارتفاع الآثار السلبية التي تركتها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة؛ حيث وجد أن أثر هذه النفقات على الناتج القومي قد كان منخفضا أما الأثر المباشر للنفقات العامة الجارية على حجم الاستثمارات الخاصة قد كان سلبيا، في حين كان الأثر المباشر للنفقات العامة الاستثمارية على هذه الاستثمارات إيجابيا، كما أظهرت الدراسة أيضا أن النفقات العامة في الأردن قد كانت مسؤولة عن زيادة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الداخلي والخارجي، وارتفاع مستوى الأسعار.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- اهتمت الدراسات السابقة بدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بغض النظر عن القطاعات الاقتصادية المحققة له كالإنفاق الجاري والاستثماري كما هو الحال في الدراسة المقدمة .
2- وتبين الدراسات السابقة أن موضوع تأثير الإنفاق العام على النمو هو موضع للجدل الأكاديمي؛ حيث أن حصيلة الأطر النظرية والبحثية المتاحة عن الجوانب التي قد يؤثر فيها الإنفاق العام والعوامل التي قد يتأثر بها يغلب عليها طابع التشتت وعدم التركيز إضافة إلى الاختلاف في النتائج ودون التفريق بين الأثر في المدى القصير والأثر في المدى الطويل .
3- كما لم تتطرق الدراسات السابقة إلى الحال السورية كما جرى في الدراسة المقدمة والتي بينت بشكل واضح أنه لا يوجد في المدى القصير تأثير سببي لسياسة الانفاق العام الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي في سورية، بينما يوجد تأثير على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : الضرورة الموضوعية للإصلاح الاقتصادي وأهمية السياسة المالية العامة في تحقيقه:

يُعتبر الإصلاح الاقتصادي أو التّصحيح الاقتصادي "Economic Reform" مصطلحاً بغيضاً عن كثير من الاقتصاديين وكثير من غير المختصين. وذلك لأنه اقتران – في الأذهان كما في الواقع – بالتقشُف والانكماش الاقتصاديين، في حين اعتدل آخرون فاعتبروه ضرورة فرضتها ولا تزال تفرضها الحياة* (3).

عندما تحاول الدول البحث في مجتمعاتها، فإنها تسعى إلى: زيادة النمو، رفع سوية المساواة، تخفيض مستوى الجوع والحرمان، التقليل من الاعتماد على العالم الخارجي، الدفاع عن البيئة، وغيرها من أهداف. وهذا السعي يستلزم القيام بإصلاحات يشغل نسبة كبيرة من مضمونها التكيّف "Adaptation" مع صدمات داخلية وأخرى خارجية، بعضها إيجابي مرغوب، وآخر سلبي غير مرغوب. فأما الإيجابي المرغوب من الصدمات فيُفترض في الدولة تعظيم المنافع المتوَخاة منها، في حين يُفترض فيها تخفيض تكاليف غير المرغوب منها. هذا وإن عدم التكيّف مع المتغيرات المرغوبة يعني بالضرورة خسارة للفرصة المتاحة، من المحتمل ألاّ تقل قيمة هذه الخسارة عن تلك الناجمة عن عدم التكيف مع المتغيرات غير المرغوبة.

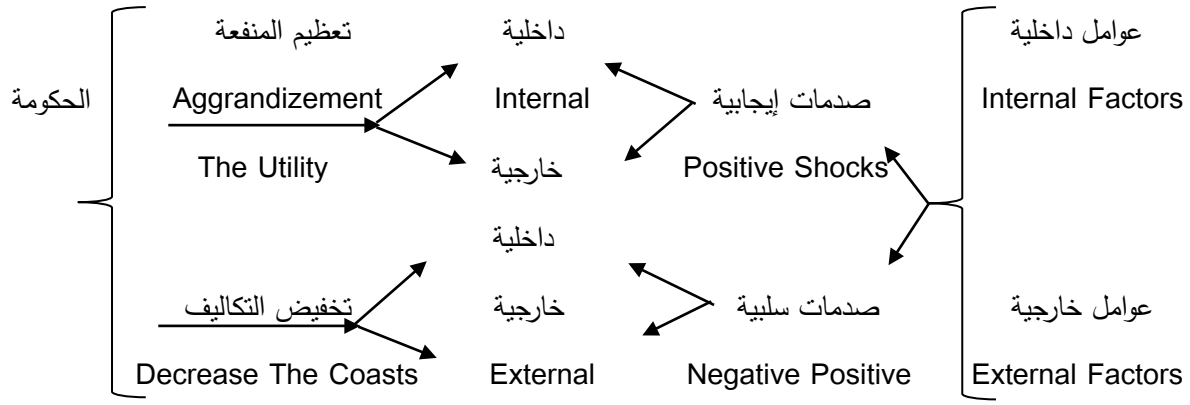

الشكل (1) الصدمات والتدخل الحكومي

وبالتالي فإن الواقع الاقتصادي المعتل بالخلل يجعل من إصلاحه ضرورة موضوعية، ذلك الإصلاح الذي يرتّب تكاليف اقتصادية واجتماعية، ويتسبب بضغوط قد تشتد أو تتراجع وذلك حسب استغراق مجتمعه في البيئة الخارجية، وحسب السياسات المحلية للاقتصاد المدروس* (5).

أي أن غرض الإصلاح هو تقويم الخلل الاقتصادي، ونميّز في الخلل بين الكلي والهيكلي:

- الخلل الاقتصادي الكلي: يشتمل مثلاً على المغالاة في أسعار الصرف، أسعار الفائدة، والإدمان على العجز في الموازنة العامة والذي يُعتبر إصلاح القطاع العام أساساً لحله*(6).

- أما الخلل الاقتصادي الهيكلي: فيشتمل مثلاً على تطبيق – كل من مصر وسورية وتونس والجزائر – سياسات تسعيرية جامدة، لا تعكس التكلفة الحقيقية لأسعار كالقمح والأرز والسكر والقطن والأسعار الداخلية للطاقة* (7).

تستخدم الدولة لعلاج الخلل الاقتصادي الكلي والهيكلي سياسات معيّنة*(8):

- سياسات التثبيت الاقتصادي: تهدف إلى إعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية: المالية، النقدية، سعر الصرف.
- سياسات الإصلاح الهيكلي: تهدف إلى رفع سوية استخدام الموارد الاقتصادية: من نقد أجنبي، ورأس مال، وطاقة....، حيث ترتبط الكفاءة بالتسعير المناسب لعناصر الإنتاج. وهكذا تُركز قرارات الإصلاح الهيكلي على تطوير الإنتاج والتجارة والتوزيع بهدف زيادة النمو الاقتصادي.
- تتعاضد سياسات التثبيت مع سياسات الإصلاح الهيكلي بهدف تطوير الاقتصاد ورفع معدل النمو فيه.

ذكرنا أن الدولة بهدف إعادة التوازن الكلي للاقتصاد تستخدم سياسات اقتصادية متعددة منها:

- السياسة النقدية: ويمكن تبيان مفهومها بأنها إدارة المصرف المركزي للنظام النقدي للمجتمع وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحقيق استقرار الأسعار، تخفيف حدة التضخم، معالجة مشكلة البطالة ورفع مستوى النمو الاقتصادي *(9).
- السياسة المالية: وتمثل عمل الدولة على جبهة الموازنة العامة، فتتمثل خطتها باستخدام الإنفاق والاقتطاع العامين للتدخل في الحياة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة*(10).

وأما النفقات العامة فيمكننا أن نختصر مفهومها بأنها: المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقاً لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي، ونميز فيها بين النفقات الجارية أو الاستهلاكية مثل رواتب وأجور موظفي الدولة، وأخرى استثمارية مثل الإنفاق العام على إنشاء الجسور، وثالثة تحويلية تنقسم ثلاثاً أيضاً، فمنها ما هو اجتماعي مثل التأمين الصحي، ومنها ما هو اقتصادي مثل الإعانات التي تخصص لبعض الصناعات، وثالث مالي مثل أقساط الدين العام وفوائده *(11). وتجدر الإشارة إلى أن أهم المعايير التي يجب على الحكومة مراعاتها بصدد الإنفاق العام هو معيار الشفافية الاقتصادي أو مبدأ الإفصاح المحاسبي وهو ما يعبر عنه الفكر الحقوقي بصدق تعامل الحكومة في النفقة العامة مع السلطة التشريعية *(12).

- تستخدم السياسة المالية العامة أدوات عدة بهدف تدخلها في الحياة الاقتصادية نذكر منها*(13):

- الأدوات التلقائية: وتمثل تدخلاً للحكومة غير مباشر في الحياة الاقتصادية، كالإعانات التي تدفعها الدولة لبعض الفئات الفقيرة فتؤدي من خلالها بشكل تلقائي إلى تخفيف التفاوت الطبقي في المجتمع. الضرائب التصاعدية التي تنظم الطلب الكلي باعتبار أن حجم هذا النوع من الضرائب يُفترض أن يزداد بزيادة الطلب الكلي وينخفض بانخفاضه.
- الأدوات المقصودة ونذكر منها:

- تغير معدلات الضرائب: حيث يُفترض في الدولة زيادتها في حالات الرواج وتخفيضها في حالات الكساد.

- القيام بمشاريع التوظيف العامة: حيث تنفق الدولة على مشاريع التوظيف العامة بهدف تخفيض مستوى البطالة.
- برامج الأشغال العامة: حيث تنفق الدولة على شق الطرق وبناء السدود .... وغيرها من مشاريع الأشغال الكبيرة ويُعتبر هذا النوع من الإنفاق علاجاً ناجعاً للركود من خلال ما تؤديه من زيادة في الطلب الكلي الفعال "Effective Demand".
- إن مراجعة التاريخ الاقتصادي تُظهر سيطرة فكرة استخدام السياسة المالية العامة لحل مشكلة البطالة وذلك منذ عهد النظرية الكينزية "عام 1936، ولكن التجارب قد دلت على ناجعية محدودة للسياسة المالية العامة في عمليات إصلاح الاقتصاد وإعادة التوازن وذلك في حالة استخدمها بالتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة النقدية *(14). ومن جهة ثانية فإن قصور جهود البلدان النامية في التحديات والصدمات الاقتصادية إلى جانب تخلف السياستين النقدية والمصرفية يجعلان للسياسة المالية العامة دروراً هاماً في عملية الإصلاح الاقتصادي في مجموعة هذه البلدان *(15). وهكذا يُفترض في الدولة أن تقوم بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب في حالات الكساد، مقابل زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام في حالات التضخم. ولكن الجدير ذكره هنا هو أنّ الإنفاق العام ما أن تقوم الدولة بضخه – بهدف معالجة الركود – حتى ليصبح جزءاً من جسم الاقتصاد إلى درجة أن تجريده والتعامل معه بعيداً عن الاقتصاد يغدوان مستحيلين *(16).

ذكرنا أن للإصلاح الاقتصادي تكلفة ترتبط نوعاً وكماً بمعطيات البيئة الداخلية وكذلك بحجم ونوع استغراق البلد المعني في العالم الخارجي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يتناقض الإصلاح الاقتصادي مع النمو؟

- إن الإصلاح الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد، رغم أن عملية الإصلاح قد تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يتسبب الإصلاح بظهور فوري لخسائر القطاعات ذات الكفاءة المنخفضة نسبياً في حين تظهر تدريجياً الفوائد المرتقبة من عملية الإصلاح في القطاعات ذات الكفاءة العالية*(17).
- يُفترض موضوعياً أن يقوم المجتمع الإنساني نفسه من خلال الدولة بعملية الإصلاح الاقتصادي ضمن برامج زمنية منظّمة مستمرة وغير جامدة بهدف تقويم الاقتصاد، وعليه يمكننا تبني المفهوم التالي لمصطلح الإصلاح الاقتصادي: هو العملية المنظّمة الحركية "الديناميكية" المستمرة التي يفرض عناصرها مجتمع إنساني من خلال خصوصيته وعلى ضوء خطته التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بقيادة الدولة بهدف تقويم الاختلالات الكلية والهيكلية وكذلك مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية المرغوبة وغير المرغوبة التي تصيب الاقتصاد.

ومهما اختلفت وجهات النظر حول ترتيب أهداف الإصلاح الاقتصادي، فإنه يمكننا أن نوجز بعض هذه الأهداف بالنقاط التالية*(18):

تفعيل إدارة الطلب الكلي بهدف الوصول إلى التوازنات في الاقتصاد ومعالجة الركود، وكبح التضخم.

- زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد، ومنع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.
- تعبئة الطاقات المادة والمالية والبشرية كافة، ووضعها في خدمة التنمية المستدامة.

- تحسين المناخ الاستثماري – التشريعي والاقتصادي – وتحفيز الاستثمار طويل الأجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن وفق أولويات التنمية المحلية.

إن تبني مفهوماً موضوعياً وتطبيقياً للإصلاح الاقتصادي، وكذلك رسماً دقيقاً لأهدافه تسلسلاً وسرعة، وبناءً منطلقاته من خلال فكر وأيدي مخلصة للوطن، وتحقيق الانسجام بين كل من مسار الإصلاح وعملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، وكذلك العمل على التوفيق بين ما يفرضه السوق وبين ما ترغبه الدولة، والاستخدام الأكفأ للسياسة المالية العامة للدولة بهدف الإصلاح الاقتصادي، إن كل ذلك يُنتج إصلاحاً اقتصادياً في درجاته الدنيا من التعثُّر والتَّبَعثر وبالتالي في الدرجات العليا من الاستدامة. هذا وإن الدراسة الكمية لأثر الإنفاق الجاري للدولة في عملية الإصلاح الاقتصادي تستلزم دراسة التوازن العام للاقتصاد.

المبحث الثاني : النفقات العامة ودالتا الاستهلاك والادخار:

النفقات العامة : تبوب النفقات العامة وفقاً لتأثيرها في الإنتاج القومي إلى النفقات العامة الحقيقية التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، والنفقات العامة التحويلية التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي. وهناك ثلاثة معايير للتفرقة بين هذه النفقات [4]:

1. معيار المقابل المباشر: وهو ما تحصل عليه الدولة من الأموال المادية أو الخدمات مقابل نفقاتها العامة، وبذلك تكون النفقة العامة حقيقية إذا ما حصلت الدولة على خدمات أو أموال عينية مقابل نفقاتها العامة وتكون النفقة العامة تحويلية إذا كانت تتم بدون مقابل لها.
2. معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: النفقات العامة الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع أي التي تؤدي الى خلق إنتاج جديد وزيادة في الدخل القومي بصورة مباشرة، والنفقات العامة التحويلية هي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل أي لا تؤدي إلى استخدام مباشر لموارد المجتمع ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.
3. معيار من يوم بالاستهلاك الفعلي المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: النفقات العامة الحقيقية هي التي تؤدي إلى استخدام واستهلاك الموارد العينية وعناصر الإنتاج بصورة مباشرة، أما النفقات العامة التحويلية فهي التي تؤدي إلى استخدام واستهلاك الموارد العينية وعناصر الإنتاج بصورة غير مباشرة.

بما أن البحث يستهدف دراسة الإنفاق الاستهلاكي العام، فقد استلزم توطئة ذلك بدراسة التوازن العام في الاقتصاد، واستنتاج مضاعف الإنفاق العام ودراسة دالة الاستهلاك:

أولاً: نموذج رياضي للتوازن في السوقين الحقيقة والنقدية *(19):

1) علاقات السوق الحقيقية أو سوق السلع (المنحنى IS):

شرط التوازن في سوق السلع: هو التعادل بين العرض الكلي المتمثل بالدخل القومي من وجهة نظر العرض من جهة (Y)، وبين الطلب الكلي المتمثل بمجموع كل من { الاستهلاك الخاص (C) والاستثمار الخاص (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (IM−EX)، والتحويلات الحكومية للأفراد (Q) }.

من جهة أخرى، وعليه يمكن صياغة شرط التوازن في سوق السلع رياضياً كما يلي:

$$Y=C+I+G+(EX-IM)+Q \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

- تأخذ دالة الاستهلاك الخاص الشكل الرياضي التالي:

$$C=C0-cT^{*}+c(1-t)Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث: C0 الاستهلاك عند الدخل صفر، c الميل الحدي للاستهلاك، قيمة الضرائب المحددة *T، معدل الضرائب t.

- تأخذ دالة الاستهلاك الخاص الشكل الرياضي التالي:

$$I=I0-Vr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث: القيمة المحددة للاستثمار هي I0 ، V ميل دالة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، r سعر الفائدة.

- بتعويض المعادلتين 2 و 3 في 1 وإظهار معادلة التوازن في سوق السلع بدلالة معدلة سعر الفائدة نجد:

$$r=[(C0-cT^*+cQ+I0+G^*+EX-IM)/V]-[1-c(1-t)/V)Y] \quad \ldots 4$$

2) علاقات السوق النقدية (المنحنى LM):

شرط التوازن في سوق النقود هو – أيضاً – التعادل بين الطلب على النقود Md وعرضه Ms.

- الطلب على النقود (Md): يتكون من طلب على النقود أساسي (L0)، مضافاً إليه ميل ادالة الطلب على النقود بالنسبة للدخل (K) مضروباً بالدخل، مطروحاً منه ميل ادالة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة (m) مضروباً بسعر الفائدة (r)، فالطلب على النقود يتناسب طرداً مع الدخل وعكساً مع سعر الفائدة ⟸

دالة الطلب على النقود:

$$Md=L0+KY-mr \quad \ldots\ldots\ldots 5$$

- عرض النقود: (Ms) هو قيمة ثابتة *M، ويمكن للمصرف المركزي أن يغيرها

$$Ms=M^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

- بالمساواة بين مكونات المعادلتين 5 و 6 وإظهار معادلة التوازن في سوق النقود بدلالة معدلة الفائدة نجد:

$$r=(k/m)Y+(1/m)(L0-M^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

3) إن شرط التوازن العام في الاقتصاد هو تقاطع المنحنيين (IS) و(LM)، أو تحقيق المساواة بين توازني السوقين الحقيقية والنقدية. ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالمساواة بين المعادلتين 7 و 4 ثم إصلاح هذه المساواة للوصول إلى معادلة الدخل في التوازن العام للاقتصاد فتكون المعالة:

$$Y=\{1/[1-c(1-t)+(Vk/m)]\}\ \{C0\times T^*+cQ+I0+G^*+EX-IM\}$$

نلاحظ من خلال النموذج السابق أن أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة للدولة للتدخل في مستوى النشاط الاقتصادي والمستوى التوازني للدخل القومي هي ثلاث، الأولى والثانية منهما تقعان في إطار السياسة المالية، حيث يمكن للسلطة المالية تغيير حجم الإنفاق الحكومي (G)، وتغيير مستوى الضرائب (T)، وأما الثالثة فتقع

في إطار السياسة النقدية، حيث يمكن للسلطة النقدية تغيير حجم الرصيد النقدي (M*) أو حجم النقود في التداول.

ثانياً: المضاعف والمسارع:

1) احتساب مضاعف الإنفاق العام الاستهلاكي – الأثر المباشر – " Multiplier Effect " *(20):
توصلنا إلى أن معادلة الدخل القومي في التوازن يمكن صياغتها رياضياً كما يلي:

$$Y=\{1/[1-c(1-t)+(Vk/m)]\} \times \{C\dot{x}-cT^*+cQ+ I0+G^*+EX-IM\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

فلو فرضنا – مع بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه – أن الإنفاق العام الاستهلاكي (GC) قد تغير بالمقدار (ΔGC)، فإن هذا سيؤدي إلى تغير في الدخل القومي بالمقدار (ΔY) وضمن علاقة موجبة طردية، فتصبح المعادلة الجديدة للتوازن:

$$\Delta Y+Y=\{1/[1-c(1-t)+(Vk/m)]\} \times \{C\acute{x}-cT^*+cQ+ I0+G^*+ \Delta GC+EX-IM\} \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

وبتجريد ΔY ، ΔGC في الطرفين وطرح (Y) من الطرف الأيسر مقابل طرح مكوناته من الطرف الأيمن نجد:

$$\Delta Y=\{1/[1-c(1-t)+(Vk/m)]\} \times \Delta GC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

إن المعادلة 3 تقيس أثر تغير الدخل نتيجة تغير الإنفاق العام الاستهلاكي، فتكون الصيغة الرياضية لمضاعف الإنفاق العام الاستهلاكي:

$$\Delta Y/\Delta G=1/[1-c(1-t)+(Vk/m)] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

إن التفسير الرياضي لتسميته بالمضاعف هو أن مقامه أقل من الواح الصحيح فقيمته ستكون قيمة موجبة أكبر من الواحد الصحيح وتمثل علاقة طردية موجبة بين الدخل والإنفاق العام الاستهلاكي.

نلاحظ أن مقام المضاعف يتألف من قسمين:

الأول : [m/VK] : وهو الأثر النقدي ، ويقيس أثر تغير الإنفاق العام الاستهلاكي على الدخل في حال عدم المحافظة على ثبات عرض النقود (M*)، فلو فرضنا أن الدولة ستتبع سياسة نقدية يتخذ المصرف المركزي بموجبها الإجراءات الكفيلة للحفاظ على عرض النقود وسعر الفائدة ،فعندها سينعدم هذا الأثر الذي يمثل رد فعل النقود "Monetary feed Back".

الثاني : [1-c(1-t)]: وهو الأثر الداخلي "Income Effect" ، ويقيس أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل القومي في حال ثبات عرض النقود.

فإذا انعدمت عوامل الاستقرار المالية "الأوتوماتيكية" المتمثلة في معدل الضرائب (t) في القسم الثاني من مقام المضاعف، وكذا لو عملت السلطة النقدية للمحافظة على عرض النقود فيمكننا عندها صياغة مضاعف الإنفاق العام الاستهلاكي البسيط كما يلي:

$$\Delta Y / \Delta GC = 1 / (1-c) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

يشير الجدول (6) من الملحق الاحصائي إلى أن المبل الحدي للاستهلاك (c) قد بلغ خلال مدة الدراسة (2010-2019) حوالي 0.78، وعليه تكون قيمة مضاعف الإنفاق العام الاستهلاكي حوالي :

$$\Delta Y / \Delta GC = 1 / (1-0.78) = 4.55$$

وهذا يعني أن كل زيادة في الإنفاق العام الاستهلاكي خلال المدة المذكورة ، كان يفترض أن يقابلها زيادة في الدخل السوري بالقيمة ذاتها مضروبة بالمضاعف البالغ (4.55) هذا إذا بقيت المتغيرات الأخرى على ماهي عليه.

أي أن نظرية المضعف السابقة تقيس نسبة زيادة الدخل القومي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي.

2) احتساب مسارع الإنفاق العام الاستهلاكي (الأثر الغير المباشر) "Accelerator Effect" يقيس المسارع أثر الإنفاق العام الاستهلاكي على الاستثمار، ويظهر أن زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بتالي زيادة الطلب (D) وأخيرا ينتقل التحريض ليؤدي إلى زيادة الاستثمارات وفق المعادلة التالية *(21): المسارع يساوي الزيادة في الاستهلاك \ الزيادة في الاستثمار.

وهذا ويظهر الجدول (1) الاحق في العامود (11) منه أن المسارع الكلي في سوريا تزايد خلال المدة المدروسة حتى وصل إلى قيمته العظمة 52.25 عام 2018.

ثالثا: الاستهلاك والادخار * (22):

يمكننا صياغة الدالة الاستهلاك المبسطة رياضيا كما يلي:

$$C = C0 + cY$$

نلاحظ أن دالة الاستهلاك تتكون من الجزء الضروري عند انعدام الدخل (C0)، وجزء أخر يمثل علاقة قرضيه موجبة بين الاستهلاك والدخل يؤثر فيها معاملها وهو الميل الحدي للاستهلاك (c) " Marginal Propensity To Consume (MPC)" ، ويمكن ن نعرفه بأنه المقدار الفعلي لما يستهلكه المجتمع إذا تغير الدخل بمقدار وحدة واحدة، أو أثر الدخل الإضافي "Additional Economy" على الاستهلاك ، حيث يظهر الجدول (6) من الملحق الإحصائي أن قيمته قد بلغت بالمتوسط في الجمهورية العربية السورية خلال المدة (2010-2019) حوالي 78% ،إي أن كل إضافي فب الدخل المتاح السوري كانت تتجه نسبة 78%، منها نحو الاستهلاك ،كما يظهر أن قيمة الثابت وهو الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك عند انعدام الدخل المتاح –قد بلغ بالمتوسط خلال مدة الدراسة حوالي 37.804 مليون ليرة وعليه يمكننا صياغة معادلة الاستهلاك خلال المدة ذاتها كما يلي :

C=37.804+0.78yd

كما يشير جدول (4) من الملحق الاحصائي معامل الارتباط (R) بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح قد بلغ حوالي 98.6% مشيرا وجود علاقة موجبة وقوية بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح.

- بالنسبة للجمهورية العربية السورية كأحد البلدان النامية تظهر أهمية السياسة المالية العامة في إصلاح العلاقة بين الادخار والاستهلاك فيها حيث سيؤدي ذلك إلى استثمار زيادة نسبة الميل الوسطي للادخار (APS) من الدخل على حساب التخفيض التدريجي لنسبة الميل الوسطي للاستهلاك (APC) .
- يظهر الشكل (2) اللاحق التغيرات في توزيع الدخل المتاح بين الادخار والاستهلاك خلال مدة الدراسة.
- كما يؤكد التحليل الاقتصادي للدخل والاستهلاك والادخار أهمية الاستثمار لملىء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى رفع مستوى التشغيل والتوظيف، حتى أن " كنيز " يرجع البطالة إلى عدم ملائمة الاستثمار. وهنا – ولا شك – تظهر أهمية السياسة المالية العامة، حيث تقوم الدولة بالتعويض من خلال الأنفاق الاستثماري العام وكذلك من خلال إنفاقها الاستهلاكي العام وخاصة بند الأجور.

جدول (1) العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار في الجمهورية العربية السورية خلال الأعوام (2010–2019)

(أسعار جارية – مليون ليرة سورية)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
العام	الدخل المتاح	الاستهلاك الكلي	الاستثمار الكلي (التراكم)	الادخار الكلي 2-1	تغير الاستهلاك الكلي	تغير الدخل المتاح	الميل الحدي للاستهلاك (MPC)	الميل الوسطي للاستهلاك (APC)	الميل الوسطي للادخار (APS)	تغير الاستثمار الكلي	تغير الاستهلاك/ تغير الاستثمار
	Y	CP+G	IP+G	S	ΔC	ΔY	ΔY/ΔC ←	Y/C ←	Y/S ←	ΔI	ΔI / ΔC ←
2010	**2694788.0**	**2245439.0**	**337421.0**	**449349.0**				**83.33%**	**16.67%**		
2011	**3092081.0**	**2938065.0**	**381394.0**	**154016.0**	**692626.0**	**397293.0**	**174.34%**	**95.02%**	**4.98%**	**43973.0**	**15.75**
2012	**3001164.0**	**3241161.0**	**185935.0**	**-239997.0**	**303096.0**	**-90917.0**	**-333.38%**	**108.00%**	**-8.00%**	**-195459.0**	**1.55-**
2013	**2914372.0**	**3369175.0**	**196164.0**	**-454803.0**	**128014.0**	**-86792.0**	**-147.50%**	**115.61%**	**-15.61%**	**10229.0**	**12.51**
2014	**3743235.0**	**4767735.0**	**126939.0**	**-1024500.0**	**1398560.0**	**828863.1**	**168.73%**	**127.37%**	**-27.37%**	**-69225.0**	**20.20-**
2015	**5161765.3**	**5744832.0**	**246559.0**	**-583066.7**	**977097.0**	**1418530.2**	**68.88%**	**111.30%**	**-11.30%**	**119620.0**	**8.17**
2016	**6966493.7**	**7777498.0**	**221430.1**	**-811004.3**	**2032666.0**	**1804728.4**	**112.63%**	**111.64%**	**-11.64%**	**-25128.9**	**80.89-**
2017	**9662880.5**	**10530749.0**	**274128.7**	**-867868.5**	**2753251.0**	**2696386.9**	**102.11%**	**108.98%**	**-8.98%**	**52698.7**	**52.25**
2018	**9234838.5**	**10905759.0**	**386304.0**	**-1670920.5**	**375010.0**	**-428042.0**	**-87.61%**	**118.09%**	**-18.09%**	**112175.3**	**3.34**
2019	**11462791**	**12927027**	**434719**	**- 1464236**	**2021268**	**2227952**	**90.72%**	**112.77%**	**-12.77%**	**48415**	**41.74**

* مصدر البيانات الأولية : المجموعة الإحصائية للعام 2020، المكتب المركزي للإحصاء.

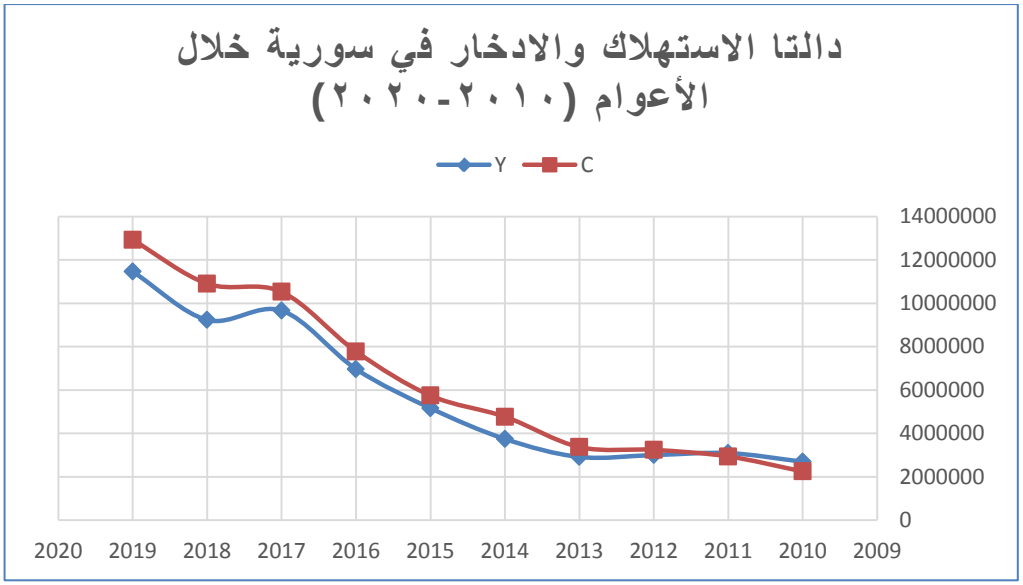

الشكل (2) دالتا الاستهلاك والادخار في سورية خلال الأعوام (2010–2020)

تأخذ دالة الادخار الشكل الرياضي: $S= - C0 + (1 - c)Y$

يمثل الجزء السالب (C0) ما يستهلك من المدخرات عند انعدام الدخل، وأما الجزء الآخر من المعادلة فيمثل الميل الحدي للادخار (1 – c) أو " Marginal Propensity To Save (MPS) " مضروباً بالخل.

تجدر الإشارة هنا إلى أن: $MPC+MPS=1$

استنتاج المقدار الذي ادخره المجتمع السوري مقابل تغير الدخل بمقدار وحدة واحدة، أو الميل الحدي للادخار، والذي بلغ بالمتوسط خلال (2010 – 2019) حوالي 3.8%– وعليه يمكننا صياغة معادلة الادخار في سورية خلال مدة الدراسة كما يلي: $S= -37.807 -3.8\ yd$

يظهر الجدول (1) السابق أن الميل الوسطي للاستهلاك السوري – والذي يعتبر عن نسبة التكاليف الكلية لمستوى معين من الناتج والتي ينتظر تغطيتها عن طريق بيع السلع الاستهلاكية – قد بلغ بالمتوسط خلال المدة (2010 – 2019) حوالي 40%.

كما يظهر الجدول ذاته أن الميل الوسطي للادخار السوري – والذي يمثل ما يفترض تغطيته من التكاليف الكلية لمستوى معين من الناتج من خلال مبيعات السلع الرأسمالية – قد بلغ بالمتوسط خلال المدة (2010 – 2019) حوالي 3.8%–.

المبحث الثالث : العلاقة بين الانفاق العام والاصلاح الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً للإصلاح الاقتصادي وتسعى إليه جميع دول العالم دون استثناء سواء كانت متقدمة أو نامية، وكل دولة تسعى إلى اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لظروفها ومناخها من خلال أدوات كثيرة تسعى بها إلى تحقيق مبتغاها وتتفادى بها الاختلالات الاقتصادية الممكنة الحدوث، فالسياسة الاقتصادية تضم مجموعة من السياسات المختلفة المالية والنقدية والتجارية والصناعية والزراعية المتداخلة في كثير من الحالات والمتعارضة أحياناً (فقد تسعى السياسة المالية مثلاً لزيادة الانفاق العام بينما تهدف النقدية لتجفيف السيولة النقدية التي تسبب بها الوسع في الانفاق العام) .

ولقد اختلف الاقتصاديون في تعداد وإبراز مكونات السياسة الاقتصادية، غير أن الجدلية الاقتصادية تقر بأن أهم مكونات السياسة الاقتصادية تمثلها سياستين هما: المالية والنقدية. وتعد السياسة المالية بما تحتويه من أدوات ناجعة حلاً لكثير من الأزمات الاقتصادية بفضل أدواتها والمتمثلة أساسا في عناصر الميزانية العامة للدولة من نفقات عامة وإيرادات عامة ورصيد توازني يعبر عنه بالدين العام.

وبما أن النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعاظم دورها بتطور دور الدولة في المجتمع وطرق تدخلها في الحياة الاقتصادية، فقد أخذت حيزاً وافراً من التحليل الاقتصادي الكلي كسياسة اقتصادية مستقلة بذاتها في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة، ليتطور معها مفهوم النفقات العامة من الدور الضيق للدولة)النظرية الكلاسيكية(حيث تم حصر أوجه الانفاق في أقل الحدود التي دعا إليها أدم سميث والمتمثلة في مهامها الأساسية من دفاع وأمن وعدالة إلى دور أكبر مع تزايد دور الدولة التدخلي والاتجاه نحو ضرورة إعطاء الدولة دور مؤثر في الاقتصاد؛ إذ يشير الفكر المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، ففي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة.

الفصل الثالث :الدراسات الميدانية :

دراسة تحليلية للإنفاق العام الجاري ودوره في الإصلاح الاقتصادي:

تفرض الضرورة الموضوعية في إطار هذا التحليل الإشارة إلى الاستثمار العام نظراً للأهمية الاقتصادية للتكامل بين جزأي الإنفاق العام الحقيقي، الاستهلاكي والاستثماري.

- من خلال الجدول (2) اللاحق نلاحظ ما يلي :

- تراجع الاستهلاك الحكومي خلال عام 2010 بنسبة 1.29%، في حين كان تزايده طفيفاً عام 2013و بنسبة 0.25%عن عام 2012، في حين عاود تراجعه عام 2017عن عام 2015 وبنسبة 1.62% محسوباً بالأسعار الثابتة.
- سجل الاستثمار الحكومي خلال عام 2017 تراجعاً بنسبة 1.24%عن عام 2015، ثم تراجعاً أكبر وبنسبة 13.15%عام 2019عن عام2018.
- لم يتجاوز الاستهلاك والاستثمار الحكوميين – مجتمعين – خلال المدة (2010 –2019) نسبة 26% من الدخل القومي بالأسعار الثابتة، في حين تفرض حالة الركود زيادة هذه النسبة – ربما– في حدود مثلين.

إن ما ذكرناه يعني أن الدولة لم تقم بزيادة استهلاكها واستثمارها بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة الركود ودفع الطلب الكلي، وقد أدى ذلك إلى زيادة انحدار الاقتصاد باتجاه أحضان الركود.

إن التحليل الظرفي للاقتصاد السوري خلال المدة المدرسة يظهر منذ عام 2011 اتساعاً لفجوة الركود الاقتصادي ، ويعود هذا الركود إلى كثرة الإعفاءات الضريبية والتي دفعت الدولة إلى تعويضها بالضرائب غير المباشرة، هذه الأخيرة التي أدت إلى زيادة حصة الأرباح في تكوين الدخل القومي، مقابل انخفاض حصة الرواتب والأجور منه، حيث يحصل 75% من السكان على 25%من هذا الدخل مقابل حصول 25% من السكان على 75% منه، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي، ومن جهة ثانية فقد رافق ذلك قوانين وأنظمة وإجراءات وتفاسير متضاربة بشأن الاستثمار، فازدادت البطالة حتى وصلت إلى 22% عام 2017 .*(23)

- يظهر الجدول اللاحق (3) أن الرواتب والأجور العامة قد تزايدت من 17.29مليون ليرة عام 2010إلى 42.67 مليون عام 2019 وبنسبة 146.79% في حين تزايدت النفقات الإدارية الحكومية الأخرى من 6.41 مليون ليرة عام 2010 إلى 16.70 مليون ليرة عام 2019 ولكن بلغت النسبة هنا 160.53% وذلك بالأسعار الجارية. كما يظهر الجدول ذاته أن التغير الحركي "الديناميكي" لنسبة الرواتب والأجور إلى الإنفاق الجاري كان سلبياً وبنسبة (-2.15%),(-4.07%) ,(-10.62%) على التوالي خلال الأعوام 2017,2014.2012 وذلك بالنسبة للعام السابق لكل منها، وهذا مخالف لظروف الركود كما ذكرنا سابقاً.
- تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال المدة(2011–2017) تزايدت رواتب وأجور القطاع العام بمعدل 30% ، في حين تزايدت الأسعار بنسبة 17% للمواد الغذائية, 35% للطاقة والمياه، 24% للمعالجة الصحية والأدوية، 27%للنقل، 36% للكساء، ولم يزدد الدخل الفردي بأكثر من2% *(24).
- تجمع الدراسات الاقتصادية إلى أن الدولة يفترض فيها عند تدخلها من خلال سياستها المالية العامة إنفاقاً واقتطاعاً أن تحقق هدفاً اجتماعياً مؤداه تخفيف الهوة الكبيرة بين طبقتي المجتمع، طبقة ذوي الدخل

المحدود، وطبقة المالك، ولكن يبدو أن نظرية التضخم بدفع التكاليف من جهة، وعدم قدرة الدولة على تمويل الأجور الحقيقية العامة من جهة ثانية، جعلا باستمرار – خلال مدة الدراسة – انحياز السياسة المالية العامة مكرساً لصالح الأغنياء وكابحاً للطلب الفعال للفقراء. وهنا لا تبدو المشكلة في إطار العلوم الإنسانية والنفسية فحسب بل تتعداه لتبح مشكلة اقتصادية كلية. فإذا كانت الدولة قد أيدت عدم زيادة الأجور الحقيقة بدافع تحفيز الاستثمار وتعظيم الأرباح، فإنها بذلك قد نسيت أن النصف الآخر من دورة عجلة الاستثمار مرتبط بما يملكه سواد الناس من دخول تشكل في مجموعها الطلب الكلي. فإذا ما أضفنا إلى ذلك أثر الأتمتة وعلم الصناعات الكبيرة على تخفيض حجم العمالة فستتضح أسباب تزايد الركود الذي عانى منه الاقتصاد السوري خلال عقد التسعينات. في حين تعتبر قضية الرواتب والأجور من أهم القضايا والأدوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها تحدد حصة غالبية الشعب، والواقع أن قضية الرواتب في سورية تشكل أزمة حادة – كما لاحظنا–لأسباب منها*(26):

1- عدم تأمينها الحد الأدنى لمستوى المعيشة – كما ذكرنا آنفاً–وخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الإعالة.
2- ضآلة الفروق بين الحدين الأدنى والأعلى بحيث يصبح عائد التأهيل العلمي شبه معدوم وعائد الترفيع غير مرض.
3- ضآلة التعويضات إلى حد يتماوت معه اندفاع العامل نحو تطوير أدائه.
4- إن عدم التمييز بين رواتب المؤسسات الاقتصادية ورواتب الهيئات الإدارية يجعل العمل في القطاع الإنتاجي ليس متميزاً.

- ويشير الجدول (7) من الملحق الإحصائي إلى أن معامل الارتباط بين الإنفاق الجاري الحكومي والناتج قد بلغ حوالي 98.9% خلال المدة(2010–2019) مما يدل على وجود علاقة قوية وطردية بين الإنفاق الجاري الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- يشير الشكلان(3),(4) اللاحقان إلى التغيرات المتقابلة بين الإنفاق الجاري الحكومي والناتج في سورية خلال مدة الدراسة ذاتها.
- كان للإنفاق الاجتماعي في الدول المتقدمة التي انتهجت نهج الاقتصاد الحر أثر كبير في تجديد عملية الإنتاج وتحفيز العاملين وتخفيض فترة المرض، حيث لم تمنع نظرية الاقتصاد الحر تلك الحكومات من الاهتمام بالعاطلين عن العمل والمحافظة على تأمين الحد الأدنى اللازم للمعيشة*(27). وفي اقتصادنا السوري لا يستطيع أحد أن يذكر ما قدمته الدولة من اهتمام كبير في قطاع التعليم والبحث العلمي حيث تم تطبيق مبدأ مجانية التعليم ووحدة تكافؤ الفرص حيث يشير الهرم السكاني السوري إلى أن عدد الطلاب يبلغ حوالي 25% من السكان، ولاشك أن الإنفاق التعليمي هو إنفاق استثماري لكن فترة الاسترداد فيه تطول نسبياً حتى تظهر كمؤشر في الناتج القومي، كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر ما تم تقديمه في مجال التداوي الذي يظهر في كثير من حالاته ومراحله شبه مجاني وعلى صعيد الإنفاق على الإدارة العامة فقد أعطى القانون(1) للعام 2011 الحق للبلديات في جباية رسوم تصاعدية بهدف تحسين الخدمات العامة*(28).
- رغم كل ما تم إنجازه إلا أن الإصلاح الاقتصادي يقتضي تطوير مجالات كثيرة منها:

- **في مجال التعليم:** لابد من إعادة النظر في التعليم الأساسي وزيادة الإنفاق والتحفيز على البحث العلمي.

- **في مجال الصحة:** لابد من التركيز على أن الإنفاق الصحي في نهاية المطاف هو إنفاق على زيادة الإنتاجية، وضغط مدة المرض والمحافظة على القوى العاملة بأفضل جاهزية للعملية الإنتاجية.
- **في مجال إدارة الخدمات العامة:** إذا كانت الدولة قد استفادت من القطاع الخاص ومبادرته إلا أنها لم تحدد وبشكل جزائي آجال الإنجاز ولم تقم بالتنسيق بين الخدمات العامة المختلفة (كهرباء، مياه، صرف، وهاتف....) بحيث يتجه الإنتاج الخدمي بالاتجاه العمودي لتكثيف العمل خاصة وأن الذي يقوم بالإنجاز في معظم الأحيان هو مقاول لدى القطاع الخاص قد قامت الدولة بالتعاقد معه.
- ربط الإنفاق العام بتحليل الواقع الظرفي للاقتصاد وأما بالنسبة إلى الرواتب والأجور فإذا كانت مدخلاتها هي واقع الإنتاجية فإن مخرجاتها هي واقع الأسعار والمستوى المعيشي كما ذكرنا.

جدول (2) تغيير كل من الاستهلاك والاستثمار الحكوميين وتغير الدخل القومي في سورية (ملايين الليرات)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك الحكومي*	440,533	415,848	377,671	1,748,555	1,529,397	1,376,709	1,025,154	799,997	708,819	561,497
الاستثمار الحكومي**	48,717	113,815	144,153	182,594	257,691	168,205	58,898	71,481	24,129	29,316
المجموع	489,250	529,663	521,824	1,931,149	1,787,088	1,544,914	1,084,052	871,478	732,948	590,813
الدخل القومي***	2,694,788	3,092,081	3,001,164	2,914,372	3,743,235	5,161,765	6,966,494	9,662,881	11,121,712	12,828,942
نسبة 1 إلى 4	90.04	78.51	72.38	90.54	85.58	89.11	94.57	91.80	96.71	95.04
نسبة 2 إلى 4	1.81	3.79	4.80	6.27	6.88	3.26	0.85	0.74	0.22	0.23
نسبة 3 إلى 4	18.16	17.13	17.39	66.26	47.74	29.93	15.56	9.02	6.59	4.61
التغير الحركي الديناميكي للاستهلاك الحكومي		-5.60	-9.18	362.98	-12.53	-9.98	-25.54	-21.96	-11.40	-20.78
التغير الحركي الديناميكي للاستثمار الحكومي		133.62	26.66	26.67	41.13	-34.73	-64.98	21.36	-66.24	21.50
التغير الحركي الديناميكي للاستهلاك وللاستثمار		8.26	-1.48	270.08	-7.46	-13.55	-29.83	-19.61	-15.90	-19.39
التغير الحركي الديناميكي للدخل القومي		11.37	-	- 2.89	28.44	37.90	34.96	38.71	15.10	15.35

العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح

يبين الجدول رقم (3) التالي المستخرج من الحزمة الإحصائية SPSS الارتباط المرتفع جداً بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح والمقدر درجة ارتباطه بـ (0.986) وهو يدل على انخفاض الدخل وتوجهه بشكل شبه كامل للاستهلاك

العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل المتاح في الجمهورية العربية السورية خلال الأعوام (2010–2019)

جدول (3) ملخص النموذج Model Summary

Model النموذج	R قيمة معامل الارتباط	R Square قيمة معامل التحديد	Adjusted R Squarerd قيمة معامل التحديد المعدل	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	Durbin-Watson قيمة اختبار دبرين واتسون
6	0.986	0.972	0.968	22.0663	1.212

المتغير المستقل (Predictors Constant) a : الاستهلاك الكلي.

المتغير التابع (Dependent Variable) b : الدخل المتاح .

جدول (4) الانفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات في سورية (ملايين الليرات)

البيان	السطر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنفاق الجاري الحكومي	(1)	427000	455000	951550	1108000	1010000	1144000	1470000	1982000	2362000	2782000
التغير الحركي الديناميكي للإنفاق الجاري	(2)		6.557377	109.1319	16.4416	-8.84477	13.26733	28.4965	34.82993	19.17255	17.78154107
الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات	(3)	1132310	1537191	1494595	714676	688859	678840.2	683815.7	724614	748470.5	834511.4895
التغير الحركي الديناميكي للناتج الإجمالي	(4)		35.75708	-2.77103	-52.1826	-3.61241	-1.45441	0.732942	5.966276	3.292306	11.49557412
نسبة (1) إلى (3)	(5)	0.377105	0.295994	0.636661	1.550353	1.466193	1.685227	2.149702	2.735249	3.155769	3.333686875
الرواتب والأجور الحكومية	(6)	154465.5	155500.1	209061.5	287064	390296.9	403347.8	487483.7	601171	1298183	1487834.37
النفقات الإدارية الأخرى الحكومية	(7)	33236.3	33524.95	37439.73	56661	76542.85	93051.35	121303.7	176441.9	214149.2	272978.91
نسبة (6) إلى (1)	(8)	0.361746	0.341759	0.219706	0.259083	0.386433	0.352577	0.331622	0.303315	0.549612	0.534807466
نسبة (7) إلى (1)	(9)	0.077837	0.073681	0.039346	0.051138	0.075785	0.081339	0.082519	0.089022	0.090664	0.09812326
التغير الحركي الديناميكي لنسبة الرواتب والأجور إلى الإنفاق الجاري	(10)		0.669836	34.44456	37.31081	35.96163	3.343847	20.85939	23.32125	115.9424	14.60898314
التغير الحركي الديناميكي لنسبة النفقات الإدارية الأخرى إلى الإنفاق الجاري	(11)		0.868493	11.6772	51.33925	35.08912	21.56766	30.36206	45.45473	21.37097	27.47133897

مصدر البيانات الأولية: –المجموعة الإحصائية للعام 2020، المكتب المركزي للإحصاء.

–الموازنات العامة للدولة للأعوام المذكورة وزارة المالية.

ويبين الشكل رقم (3) التالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2012 بشكل كبير قياساً بازدياد الانفاق الحكومي الجاري مما يدل على عدم جدوى هذا الانفاق في التأثير إيجاباً على دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي لم يتم الاستفادة من أداة الانفاق العام كوسيلة للإصلاح الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة.

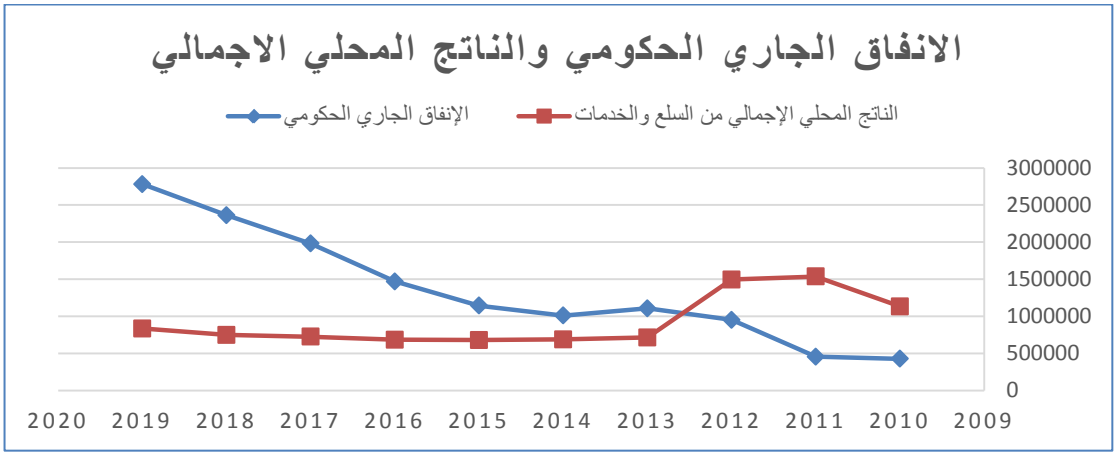

الشكل (3) الانفاق الجاري الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الأعوام (2010–2020)

- إن الإصلاح الإداري حسب التحليل الظرفي لواقع الاقتصاد يفرض ما يلي:

- كان يفترض في الدولة أن تقوم بزيادة إنفاقها العام بحيث يصبح استثمارها مع الاستثمار الخاص مجتمعين في حدود (60-50)% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- إن معظم المدارس الاقتصادية وعلى راسها "الكينزية" تجمع على ضرورية تحرك الدولة باتجاه زيادة إنفاقها العام في هذه الظروف، حتى أن " كينز " كان يرى أن عدم ملائمة الاستثمار لواقع الاقتصاد يفرض أن تقوم الدولة بزيادة استثماراتها العامة، فإذا لم يكن هناك موارد حقيقية للدولة تُموّل من خلالها هذه الزيادة فإنه لا يمنع أن تقوم – وبهدف زيادة الطلب الكلي –بالاستدانة من المصرف المركزي والقيام بالإصدار النقدي لتمويل هذا العجز على أن تكون الكتلة النقدية الفائضة مؤدية إلى ارتفاع معدل التضخم وسطياً بما لا يتجاوز 25% سنويا.

أن إصلاح الرواتب والأجور جزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشاملة وتقترح *(29):

1- القيام بزيادة الرواتب والأجور بنسبة صافية بحدود 20- 30% سنوياً ولمدة 5سنوات، ثم دراسة الواقع من جديد لتحديد بنود الخطة اللاحقة.
2- وضع سلم للرواتب والأجور يظهر بموجبه قيمة التأهيل العلمي والتدريب المهني والخبرة إلى جانب إصلاح التعويضات.
3- يمكن للدولة أن تُحوّل موارد إصلاح الرواتب والأجور من مصادر نذكر منها:

– إصلاح ضريبي يخص العلاقة بين الحصة الصافية لأصحاب الرواتب والأجور، والحصة المقابلة لأصحاب الأرباح في تركيب الدخل القومي.

– يمكن للدولة أن تحول سياسة الدعم إلى سياسة زيادة أجور ورواتب، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:

لماذا لا ندفع نقدا لذوي الدخل المحدود ما نقدمه عينا للغني والفقير وعلى حد سواء؟

– استخدام معايير الريعية الاقتصادية في إصلاح القطاع العام إلى جانب الإصلاح الإداري.

– رفع أسعار الشرائح العليا من استهلاك مياه الشرب والري والكهرباء.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التكامل في استخدام السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق عملية الإصلاح، حيث كنا قد أشرنا إلى العلاقة الموضوعية بين نوعي الإنفاق الحقيقي الجاري والاستثماري اللذين يُفترض في الحكومة أن تحاول زيادتهما في حالات الكساد وتخفيضهما في حالات التضخم، هذا التكامل يفترض لحظة بين السياسات الاقتصادية جميعها فلو تبنت الحكومة سياسة مالية توسعية فقامت بزيادة ؟إنفاقها بهدف تخفيف حدة الكساد، فيفترض في السلطة النقدية ألا تقوم بزيادة معدل الفائدة – مثلا – لأن ذلك يعتبر سياسة مضادة للهدف الذي أرادته السياسة المالية. وكذلك لو أن سياسة التجارة الخارجية أدت إلى زيادة الاستيراد فهذا يعني أن جزءاً من الميل الحدي للاستهلاك سوف يمتصه الميل الحدي للاستيراد، وهذا سيضعف الطلب الفعال الداخلي من جهة وسيقلل من حجم مضاعف الإنفاق الحكومي من جهة ثانية الأمر الذي يتعارض مع السياسة المالية التوسعية.

أي أن إصلاح الرواتب والأجور ومكافحة الفساد صنوان لا يفترقان، فلا يمكن لأحدهما أن يستكمل ويستدام دون الآخر، كما أن إصلاح الرواتب والأجور يعتبر لبنة أساسية لإصلاح إنتاجية العمل وصولا إلى معدلات أعلى لنمو الاقتصاد السوري *(30)

لاحظنا أن الإصلاح الاقتصادي في مجال الإنفاق الاستهلاكي العام يقتضي زيادة الرواتب والأجور وصولا إلى حجمها الاقتصادي مقابل ضغط الإنفاق الحكومي العقيم، وهذا سينعكس زيادة في إنتاجية العمل وانتزاعا للفساد من بنية المجتمع. فإذا ما رافق ذلك متابعة لتطوير الأداء الصحي والتعليمي والانتباه إلى عنصر الزمن في مجال إدارة الخدمات العامة، فإن مؤدي ذلك الإصلاح كله نموا حقيقيا للدخل القومي السوري على المد البعيد.

الفصل الرابع : النتائج و المقترحات

- لاحظنا من خلال البحث أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية لإصلاح الخلل الاقتصادي، ذلك الخلل الذي تتصدر معالجته السياسة المالية العامة وبخاصة في الدول النامية ومنها الجمهورية العربية السورية. كما أظهر تحليل النموذج الرياضي للتوازن العام الأثر الكمي المضاعف للإنفاق العام الاستهلاكي في الاقتصاد وأثره المسارع على الاستثمار.
- أظهرا التحليل الاقتصادي للواقع الظرفي للاقتصاد السوري سيطرة حالة الركود الاقتصادي خلال مدة الدراسة (2019–2010) مقابل عدم تبني الدولة لسياسة إنفاق استهلاكية عامة ملائمة لمعالجة حالة الركود تلك.
- أظهر التحليل الكمي الضرورة الموضوعية لإصلاح الرواتب والأجور الحكومية التي لا تكفي لسد حاجات الماسة للموظف وأفراد أسرته وضرورة زيادة الرواتب والأجور بمعدل حوالي 20% سنويا ولمدة 5 سنوات ثم إعادة تحليل الواقع الاقتصادي والمعيشي من جديد لوضع الخطة اللاحقة. حيث يظهر وباستمرار خلال مدة الدراسة انحياز السياسة لمالية العامة لصالح الأغنياء على حساب الفقراء الذين يشكلون معظم الطلب الفعال السوري. حيث يمكن للدولة أن تقوم بتمويل ذلك مقابل الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي الذي يدفع للفقراء والأغنياء وعلى حد سواء.
- رغم كل ما قدمته الحكومة السورية في مجال التعليم فإنه يتوجب إعادة النظر في التعليم الأساسي وزيادة الإنفاق على البحث العلمي الذي يعتبره الكثير من الاقتصاديين إنفاقا استثماريا.
- لابد من تأسيس نظام للتأمين الصحي ترعاه شركات متخصصة بهدف تحسين الواقع الصحي، لأن القوى العاملة السليمة تعتبر رأس المال البشري الي يضمن إنتاجية متزايدة في المجتمع.
- لابد من تكثيف الجهود في إطار الخدمات العامة باستخدام نظام الشبكات للتوفيق بين الجهات العامة المتعددة، كما يفترض التركيز على الشرط الجزائي لضمان سرعة إنجاز المتعهدين للمشاريع العامة.
- إن إصلاح الرواتب والأجور الحكومية مقابل ضغط الإنفاق الحكومي العقيم، ورفد ذلك بالانسحاب التدريجي من سياسة الدعم التمويني إلى جانب التحسين النوعي للإنفاق على البحث العلمي وكذلك التعاقد مع شركات متخصصة في التأمين الصحي والتمسك بالشروط الجزائية لمواعيد إنجاز الخدمات العامة مع تكثيف استخدام نظام الشبكات بين الهيئات العامة وكذلك تحقيق التكامل بين السياسة المالية العامة والسياسات الاقتصادية الأخرى وبخاصة السياسة النقدية سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتخفيف التدريجي للفساد والإصلاح التدريجي لحالة الكساد وصولا إلى زيادة حقيقية في معدل النمو الاقتصادي.

خاتمة البحث:

- تحدثنا في الفقرة الأولى عن أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية رغم أن له تكاليف اقتصادية واجتماعية كما تمت الإشارة إلى أهمية دور السياسة المالية العامة في البلدان النامية ومنها الجمهورية العربية السورية في هذا الإصلاح.
- في الفقرة الثانية درسنا نموذجا رياضيا للتوازن العام الاقتصادي وتبين من خلاله أهمية السياسات الاقتصادية العامة لاسيما السياسة المالية في التحكم الكمي في مستوى الدخل القومي كما درسنا دالتي الاستهلاك والادخار حيث تم احتساب الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف في الجمهورية العربية السورية خلال المدة (2010–2019).
- أفردت الفقرة الثالثة لإجراء دراسة تحليلية للإنفاق الجاري وإبراز دوره في إصلاح الاقتصاد السوري وتخفيف حدة الركود الذي يعاني منه هذا الاقتصاد خلال مدة الدراسة.
- في خلاصة البحث تمت محاولة تلخيص نتائجه وفي الخاتمة تم استعراض هيكله.

وهكذا فإن كان التهرب من الإصلاح سببه ارتفاع تكاليفه الاقتصادية على المدى القصير، فإنما يقودنا إلى التمسك به هو عائده الذي يظهر على المدى الطويل نموا في الدخل القومي السوري الحقيقي.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

(1) د.بشور، عصام، كتاب المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة الداودي، دمشق عام 2006، صفحة (5-10).

(2) د.بشور، عصام، كتاب المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق عام 2008 الطبعة السادسة ، صفحة (607).

(3) د.شعلان ، عبد الشكور، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، أبو ظبي ،شباط عام 2017، صفحة(43).

(4) والتز، ألان: (مستشار اقتصادي في "البنك " الدولي)، بحث : التحرير الاقتصادي والتخصيصية ، ضمن كتاب : التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير : سعيد النجار، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ، عام 1998، صفحة (41)

(5) : د. طاهر ، جميل – د.دهال ، رياض _ د. الامام ، عماد: كتاب: بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، شهر 2010/12،صفحة (9) و(10).

(6) – د . شعلان، عبد الشكور: بحث : تحديات واستراتيجيات التصحيح امام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، صفحة (61)

د.ميرو، أديب: بحث: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، ورقة عمل مقدمة الى اجتماع خبراء لبحث: التعديل الهيكلي والتشغيل في البلدان العربية، القاهرة، 9-2011/11/ أيار، صفحة (85)

(7) د. حسن ، برفيز: بحث : التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية (الحاجة والتحديات والمذخل)، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، مرجع سابق ، صفحة (70_71)

(8) د.عبد الفضيل ، محمود : كتاب : برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، عام 2011،صفحة (15_20)

(9) _د. عبيد الناصر ، ناصر : كتاب : سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، حالة مصر العربية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2019، صفحة (72-73)

(10) _د. حسن برفيز : بحث : التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية (الحاجة والتحديات والمدخل)، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، المرجع السابق لأول نفسه صفحة (70_71) أيضا

(11) _د. عبد الفضيل ، محمود : كتاب : برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، المرجع السابق الثاني نفسه ، صفحة (15_20) أيضا

(12) _د. عبيد الناصر ، ناصر : كتاب : سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، مرجع سابق ، صفحة(86_87)

(13) _د. حسن ، برفيز : البحث السابق في المرجع السابق ، صفحة (70-71) أيضا

(14) _د. الحمش ، منير : بحث : الجوانب الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي ، جمعية العلوم الاقتصادية ،2003/4/1 صفحة (6-7) موقع البحث عل شبكة "الانترنت "
http://mafhoum.com/syr/ar ticles- O2/hamash.htm

(15): for More

(16) – د. العبد الله، مصطفى: ورقة قدمت لبحث: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عام 2017، صفحة(36-39)

(19) د. صقر، أحمد صقر: كتاب: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، عام 1988، صفحة(367-372).

(21) د. ناقة أحمد – د. يسرى أحمد عبد الرحمن: كتاب النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية عام 2012 صفحة (122-127).

(22) د. طاهر جميل ورفاقه كتاب بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية المرجع الثاني السابق نفسه صفحة(15-23) د. كنان علي كتاب المالية العامة والإصلاح المالي في سورية دار الرضا للنشر عام 2003م صفحة (220-233).

– لمزيد من التفاصيل د. نجمة ألياس بحث الإصلاح الاقتصادي ... إلى أين ؟ ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية 2003/9/22 صفحة(14-16)

(23) د. كنعان علي كتاب المالية العامة والإصلاح المالي في سورية دار الرضا للنشر عام 2003 صفحة (230-232).

(24) المرسوم التشريعي رقم /3/ المتضمن زيادة رواتب القطاع العام بنسبة 30% عام 2011.

– د. القاضي حسين كتاب: الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين دار الرضا للنشر عام 2020 صفحة (18-20).

(25) القانون رقم (1) للعام 1985.

– مراسيم وقوانين الزيادات من عام 1985 وحتى تاريخ زيادة نسبة 20% عام 2004.

(26) سعيفان سمير كتاب قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية دار الرضا للنشر عام 2003صفحة /27/.

(27) د. فوزي عبد المنعم كتاب السياسة المالية دار النهضة العربية بيروت 1972م صفحة 68.

(28) د. كنعان علي كتاب المالية العامة والإصلاح المالي في سورية مرجع سابق صفحة (139).

(29) سعيفان سمير كتاب قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية المرجع السابق نفسه صفحة 30.

(30) سعيفان سمير كتاب قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية المرجع السابق نفسه صفحة 33.

(31) د. محمود زكي نجيب كتاب جابر بن حيان مكتبة مصر 1961م صفحة (77-78)

المراجع باللغة الأجنبية :

(20): WACHTEL, PAUL; MACRO ECONOMICS FROM THEORY TO PRACTICE , MCGRAW HILL POOK COMPANY U S A 1989 p(67-78)

التقارير والدوريات

- المجموعة الإحصائية عام 2020-2010 المكتب المركزي للإحصاء بدمشق.

- الموازنات العامة السورية للأعوام (2010-2019).

الملاحق :

جدول (5) تحليل التباين ANOVA

Model النموذج	مصدر Source التباين	Statistics				
		Sum of Squares مجموع المربعات	عدد درجات df الحرية	Mean متوسط Square المربعات	قيمة F	احتمال قبول Sig. فرضية العدم
6	Regression الانحدار	118417.209	1	118417.209	243.195	.000a
	Residual البواقي	3408.456	7	486.922		
	Total المجموع	121825.666	10			

المتغير المستقل (Predictors Constant) a : الاستهلاك الكلي.

المتغير التابع (Dependent Variable) b : الدخل المتاح .

جدول (6) معاملات النموذج Coefficients

Model Variables المتغيرات النموذج	Statistics			
	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المغيرة		قيمة F	احتمال قبول Sig. فرضية قبول العدم
	قيمة B المعاملات	Std. Error الخطأ المعياري		
(Constant)	37.804	34.524	1.095	.310
6 الثابت المتاح الدخل	.781	.050	15.595	.000

ABSTRACT

The public financial policy has most important role in achieving economic reformation which has become a pressing pursuit in contemporary economies. Reforming economic balance in its modern concept implies increasing the returns of economic system because it necessities utilizing the tools of public financial policy, including the governmental current expenditure. This would lead to achieving utility for the national economy, at least, equal to the benefits the national income was deprived of as a result if the state interference in economic life. In this, reformation aims at increasing economic growth. It also implies achieving economic equilibrium, working to limit the fluctuation of production and price levels, decreasing the level of unemployment and raising the level of employment.

An effective utilization of public financial policy, which includes raising governmental salaries and wages to their economic size according to the instant status of the state, against decreasing the fruitless expenditure of the state, and its gradual withdrawal from the state subsistence in addition to achieving a backing roles for monetary and foreign trade policies and other economic policies which in turn lead to achieving reforming the balances of supply and demand, production and consumption, import and export at higher levels of utilization, and increasing values of the growth averages of the Syrian national income.

The study showed a very high correlation between total consumption and disposable income, and the estimated degree of its correlation with (0.986), which indicates the decrease in income and its almost complete orientation to consumption in Syria during the study period (2010-2020). Compared to the increase in current government spending, which indicates the futility of this spending in positively affecting the acceleration of economic growth, and therefore the public spending tool was not used as a means of economic reform in Syria during the study period.

Keywords: Public Expenditure, Economic Reforming, Economic Growth.

the Syrian Arab republic

Ministry of Higher Education

and Scientific Researching

Damascus University

Higher Institute for

Administrative

Development

Master's degree

qualification and

specialization

Public Administration

The role of current public expenditures in achieving economic reform in Syria

In the time period 2010-2019

BY :
Mohammad Eyad ALkaram

Supervisor:
Dr. Ola Noufal

2020-2021